رد الصين على الحرب التجارية ومأزق الشركات الأميركية متعددة الجنسيات

د. قحطان السيوفي

بعد مضي أقل من عام، على إقرار الكونغرس الأميركي تخفيضاً ضريبياً كبيراً على شركات الولايات المتحدة، تستعد الشركات الأميركية متعددة الجنسيات لحرب تجارية شاملة بين أكبر اقتصادين في العالم، من المرجح أن تفرض واشنطن رسوماً جمركية إضافية عقابية على أكثر من نصف جميع الصادرات الصينية إلى الولايات المتحدة.

رداً على ذلك، ستعمل إدارة الرئيس الصيني على فرض رسوم جمركية على أكثر من ٨٠ في المئة من الصادرات الأميركية إلى الصين. بالنسبة للشركات الأميركية في الصين، يبدو الأمر كأنه كابوس ثقيل...

عملياً أصبح الاستهلاك هو المحرك الأهم للطلب في الاقتصاد الصيني... بعد الاعتماد المفرط على الاستثمار المدفوع بالديون.

في عام ٢٠٠٧، بلغت نسبة إجمالي المدخرات الوطنية ٥٠ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، مرتفعة ٣٧ في المئة عن عام ٢٠٠٠. هذه المدخرات عملت على تمويل الاستثمارات المحلية بنسبة ٤١ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. ومن ثم جاءت الأزمة المالية العالمية عام ٢٠١١، ووصل إجمالي الاستثمار إلى ٤٨ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي وبقيت المدخرات الوطنية بنسبة ٥٠ في المئة من الناتج.

شهدت السنوات الثلاث الأخيرة تغييراً حيث انخفض الاستثمار بنسبة ٣ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، على حين ارتفع الاستهلاك في القطاعين العام والخاص بالنسبة نفسها. كنتيجة أصبح الاستهلاك مصدراً مهماً فيما يخص الطلب الإضافي. بحسب ورقة بحثية صادرة عن منتدى التنمية في الصين عام ٢٠١٧، أسهم الاستهلاك النهائي بنسبة ٥٩ في المئة من نمو الناتج المحلي الإجمالي. وتراجع فيه نمو الاستثمارات، وهنالك استعداد لاستبدال النمو الكمي بالنمو النوعي، مع بوادر تقلص القوة العاملة وتباطؤ معدل الهجرة من الريف إلى المدينة في ظل الاقتصاد المدفوع بالخدمات الذي هو أكثر كثافة في اليد العاملة من الاقتصاد المدفوع بالصناعات الثقيلة.

إذا وفرت الحكومة الصينية شبكة أمان كافية وخدمات صحية وتعليمية أفضل، ستنخفض مدخرات الأسر.

سنشهد دلالات مبكرة على التغيير الضروري في تركيبة الاقتصاد الصيني نحو اقتصاد أكثر اعتماداً على الطلب الاستهلاكي لعدد سكان الصين الضخم.

السياسة الاقتصادية الجيدة يمكن أن تعمل أيضاً على تسريع التحول، من خلال زيادة نقل الأرباح إلى الناس، عبر الملكية أو فرض الضرائب أو الأفضل من ذلك كله، الأمران معاً. يعمل الفائض التجاري لدى الصين على تضخيم اقتصادها في كل عام بالرهان المستمر على التصدير، على حين أن صافي الواردات يقلص من النمو الأميركي. من هذا المنطلق أحد المبادئ الأساسية في الاقتصاد ينص على أن التوازن بين الواردات والصادرات يقابل الاختلاف بين المدخرات القومية والاستثمار. يقول آرثر كرويبر، من وكالة كافيكال دراجونومكس، وهي مجموعة استشارات مقرها بكين: «إن تركيز الصين سيكون على عزل الولايات المتحدة، لتحول دون دخول الحلفاء مثل الاتحاد الأوروبي واليابان إلى ساحة المعركة، نقطة القوة الرئيسية الأخرى لدى الصين هي اعتماد الشركات الأميركية على سوق الصين المحلية الضخمة. مثل هذا الاعتماد لا يظهر في الدرجة الأولى في أرقام التجارة في السلع، وإنما في الخدمات وكذلك في أرباح الشركات من الفروع المحلية في الصين للشركات الأميركية، مثل «أبل وجنرال موتورز وكاتربيلر».

الشركات الأميركية معرضة لعدد لا يحصى من الصعوبات والإزعاجات عن طريق الإجراءات التنظيمية الصينية.

يقول وليام زاريت، رئيس غرفة التجارة الأميركية الصينية في بكين: «هناك عدد كبير من الطرق التي تستطيع بها الصين إبطاء أو حظر أعمال شركاتكم».

القواعد غير المكتوبة ستتغلب في كثير من الأحيان على أي قواعد إرشادية مكتوبة. مثلاً يمكن أن ترفض السلطات إعطاء شهادة لمنتَجك، أو أن تدقق في بياناتك الضريبية.

ثمة سؤال هل تستطيع شركات أميركا تفادي المأزق الناجم عن الرد الصيني الحازم على حرب ترامب التجارية؟

قال كريج آلين، رئيس المجلس التجاري الأميركي الصيني، خلال زيارة إلى بكين: «الرسوم الجمركية ضريبة تفرض على الشعب الأميركي، ولها آثار غير مقصودة ويمكن أن يكون من الصعب التخلص منها. ينبغي علينا ألا نتوجه نحو تجارة تديرها الدولة».

منذ أكثر من عقد من الزمن، حاول المسؤولون في إدارة جورج بوش وباراك أوباما اتخاذ نهج مختلف، من خلال الانخراط مع نظرائهم الصينيين في ١٣ «حواراً اقتصادياً وإستراتيجياً» بدأت في عام ٢٠٠٦.

بينما كان يسعى الجانبان إلى «محاولة إدارة خلافاتهما»، أخذت الشركات متعددة الجنسيات تشعر بالإحباط بشكل متزايد بسبب العقبات الكثيرة التي تواجهها في الصين، بدءاً من القيود التي تحول دون القدرة على الدخول إلى السوق.

اندفعت إدارة ترامب بشكل متسرع فوق الحد من التهديد بفرض رسوم جمركية إلى فرضها بالفعل. وهذا يتعارض مع واحد من الدروس الأولى التي يتعلمها رجال الأعمال في الصين: إن الطريقة الأسرع لنسف المفاوضات، هي إحراج الطرف المقابل علناً ومن ثم محاصرته في الزاوية وهذا تماماً ما فعله ترامب حيث قامت إدارته بفرض رسوم جمركية على صادرات صينية إضافية تعادل قيمتها ٢٠٠ مليار دولار، وسيجد الرئيس الصيني بأنه من المستحيل سياسياً التوصل إلى حل وسط.

في الوقت الذي سمح فيه ترامب بتقديم إعانات للزراع الأميركيين الذين علقوا في مرمى النيران، لن تكون هناك إعانات تذكر من هذا الباب للشركات الأميركية.

يقول شخص آخر من كبار المسؤولين التنفيذيين الأميركيين: «من الناحية العملية يطلب ترامب من الشركات والمستهلكين الأميركيين الشعور بالألم، من أجل إثبات وجهة نظره أمام الصينيين وإنشاء موقف قوة في المفاوضات التجارية. الرسالة التي تأتي من واشنطن تقول: عليكم، أي الشركات، أن تتحلوا بالشجاعة وأن تتعاملوا مع الأمر، على ما هو عليه، فحسب.

المشهد يشير إلى أن الرد الصيني الجاد والحازم على قرارات حرب ترامب التجارية تشير إلى أن الشركات الأميركية المتعددة الجنسيات وجدت نفسها في وضع حرج إن لم نقل في مأزق.

بدء اجتماعات «ضامنة أستانا» مع دي ميستورا في جنيف حول اللجنة الدستورية.. وروسيا متفائلة

وكالات

انطلقت أمس، في العاصمة السويسرية جنيف، اجتماعات بين المبعوث الأممي الخاص إلى سورية ستيفان دي مستورا وممثلين عن الدول الضامنة لمسار أستانا حول مسألة تشكيل لجنة مناقشة الدستور السوري الحالي، في حين أعربت موسكو عن تفاؤلها بما سيتمخض من نتائج عن هذه الاجتماعات.

وبحسب وكالة «آكي» الإيطالية للأنباء، بدأت أمس الإثنين في جنيف بسويسرا، اجتماعات تجمع دي ميستورا مع ممثلين عن الدول الضامنة لمسار أستانا (روسيا وتركيا وإيران) حول مسألة تشكيل لجنة مناقشة الدستور السوري الحالي.

وترأس الوفد الروسي، مبعوث الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الخاص بشؤون التسوية في سورية، ألكساندر لافرنتيف، على حين ترأس وفد إيران مساعد وزير الخارجية حسين أنصاري، على حين كان نائب وزير الخارجية التركي سدات أونال ممثلاً عن تركيا.

وأكدت «آكي»، أن الاجتماعات التي تستمر يومين بدعوة من المبعوث الأممي، هي استكمال للاجتماع الأخير الذي جرى نهاية تموز الماضي في مدينة سوتشي الروسية، حيث جرت الموافقة على قوائم مرشحين لعضوية لجنة مناقشة الدستور من طرف الحكومة السورية وطرف «المعارضات السورية».

ومن المفترض أن تناقش اجتماعات جنيف الحالية بحسب الوكالة التفاصيل والنظام الداخلي للجنة وآليات التوافق ضمنها ووقت بدء عملها والمدة الزمنية التي تستغرق في مناقشتها للدستور.

وفي وقت سابق من يوم أمس، أفاد الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم» أن ممثلي الدول الضامنة سيبحثون، مع دي ميستورا، مسألة تشكيل لجنة مناقشة الدستور في جنيف.

ونقل الموقع عن لافرنتيف قوله: «إن هذين اليومين سيشهدان سلسلة من المباحثات في صيغ مختلفة، مضيفاً: إنه «متفائل بشأن هذه المباحثات».

وأضاف في تصريح صحفي أدلى به في مطار جنيف: إن اللقاءات ستجري على كلا المستويين الرسمي وغير الرسمي.

ورداً على سؤال عن قرارات قد تنجم عن مشاورات مرتقبة للدبلوماسيين الروس مع دي ميستورا، قال لافرينتييف: «إن الحديث عنها سابق لأوانه».

ومن المقرر بحسب «روسيا اليوم»، أن يشارك في هذه المباحثات عن الجانب الروسي إلى جانب لافرنتيف، نائب وزير الخارجية سيرغي فيرشينين.

ويتوقع أن تركز المشاورات بحسب «روسيا اليوم» على تشكيل لجنة مناقشة الدستور، إلى جانب بحث الأطراف الوضع في محافظة إدلب السورية، المنطقة الكبيرة الوحيدة التي لا تزال تحت سيطرة التنظيمات الإرهابية.

ووفقاً لـ«آكي»، من المقرر أن يجتمع المبعوث الأممي مع ممثلي الدول المعنية بالملف السوري في الرابع عشر من الشهر الجاري، وبينهم ممثلون عن الولايات المتحدة الأميركية وألمانيا وفرنسا وبريطانيا والأردن والسعودية ومصر لبحث تطورات الملف السوري ووضعهم في صورة تطورات فكرة اللجنة الدستورية.

وكان دي ميستورا دعا دبلوماسيين رفيعي المستوى للدول الثلاث الضامنة لمسار أستانا إلى جنيف لإجراء مشاورات معهم خلال يومي ١٠-١١ أيلول.

وخلال قمة طهران الثلاثية الأخيرة التي عُقدت يوم الجمعة الماضي، وجمعت الرئيس الروسي فلاديمير بوتين والإيراني محمد حسن روحاني، ورئيس النظام التركي رجب طيب أردوغان، جرى التأكيد على أهمية تشكيل لجنة مناقشة الدستور كمدخل لحل الأزمة السورية.

وكان البيان المشترك للقمة أكد الالتزام بوحدة وسيادة الأراضي السورية والاستمرار في محاربة الإرهاب وبأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وسلّمت الحكومة السورية قائمة بأسماء مرشحيها للجنة مناقشة الدستور، كما سلّمت «المعارضات» قائمة أخرى، على حين قدّم دي ميستورا قائمته الخاصة التي تُمثّل مستقلين وخبراء وممثلي منظمات مجتمع مدني، ومن المقرر أن يتم الإعلان عن المنتخبين من هذه القوائم بشكل نهائي.

«المارينز» بدأ تدريب «مغاوير الثورة» لصد هجوم محتمل على «التنف»

«الحربي» يقضي على دواعش في البادية الشرقية

حمص- نبال إبراهيم
دمشق– الوطن- وكالات

في وقت جدد فيه الطيران الحربي السوري غاراته على أهداف متحركة لتنظيم داعش الإرهابي في المنطقة الممتدة إلى الحدود الإدارية المشتركة مع ريفي محافظة دير الزور وحمص، بدأت قوات الاحتلال الأميركي في قاعدة «التنف»، تدريب ميليشيا «جيش مغاوير الثورة» الذي تدعمه واشنطن بالمنطقة.

وفي التفاصيل، ذكر مصدر عسكري في غرفة عمليات ريف حمص الشرقي لـ«الوطن»، أن الطيران الحربي في سلاح الجو السوري جدد غاراته على أهداف متحركة لتنظيم داعش الإرهابي على اتجاه سد عويرض ومحيط المحطتين الثانية والثالثة وعلى عدة طرق ترابية في المنطقة الممتدة إلى الحدود الإدارية المشتركة مع ريف محافظة دير الزور في البادية الشرقية ما أسفر عن إيقاع عدد من القتلى والجرحى في صفوف التنظيم وتكبيده خسائر بالعتاد.

من جهة أخرى، استشهد ضابط برتبة عقيد جراء انفجار لغم أرضي من مخلفات تنظيم داعش في بادية السخنة بأقصى الريف الشرقي لمحافظة حمص.

إلى جنوب البلاد، وبعد أن أرسلت وزارة الدفاع الأميركية «البنتاغون» ١٠٠ عنصر من «المارينز» إلى قاعدة «التنف» على الحدود السورية– الأردنية– العراقية، عقب تحذيرات روسية من احتمال توجيه ضربة ضد التنظيمات الإرهابية بالمنطقة التي تدعمها واشنطن، بدأت قوات الاحتلال الأميركية بتدريب ميليشيا «جيش مغاوير الثورة» في التنف لصد أي هجوم روسي محتمل.

وأكد متزعم المليشيا المقدم الفار مهند الطلاع، بحسب موقع «عربي٢١» الإلكتروني القطري الداعم للمعارضة، وصول تعزيزات أميركية إلى التنف.

قوات أميركية في التنف إلى جانب عناصر من ميليشيات «جيش مغاوير الثورة» (عن الانترنت)

وذكر الطلاع، أن «مهمة هذه القوات دعم وتعزيز مغاوير الثورة»، مشيراً إلى أن «القوات شرعت بتدريب تنظيمه وتنفيذ مناورات لرفع القدرة القتالية لحماية المنطقة من هجمات تنظيم داعش، وأطراف أخرى».

وكانت قناة «CNN» الأميركية أكدت نقلاً عن مسؤول عسكري أميركي، أن روسيا أرسلت تحذيراً للولايات المتحدة أبلغتها فيه بأنها تستعد بالتعاون مع قوات الجيش العربي السوري لتوجيه ضربات إلى المنطقة التي تقع فيها القاعدة الأميركية.

وبحسب القناة، فإن القاعدة تمثل أهمية كبرى في سياق الصراع بين الولايات المتحدة وروسيا على النفوذ في المنطقة، مشيرة إلى أن واشنطن نصحت موسكو بإصرار بألا تقترب من قاعدة التنف.

وكان المكتب الإعلامي لـ«جيش مغاوير الثورة» بث تسجيلاً مصوراً لطلاع كشف فيه عن قيام «جيش المغاوير» بتنفيذ مناورات مع قوات التحالف الدولي الموجودة داخل التنف.

وكان «عربي٢١» نقل في وقت سابق عن «مصادر خاصة»، أنباء عن تسليم واشنطن صواريخ متطورة هجومية إلى «مغاوير الثورة».

وبحسب المصادر، فإن الخطوة الأميركية تأتي في سياق حماية المنطقة من هجمات الجيش والقوات الرديفة، موضحاً أن توقيتها مرتبط بالمعارك التي يخوضها الجيش في بادية السويداء ضد تنظيم داعش.

من جانب آخر، أحبطت دائرة آثار درعا بالتعاون مع قيادة شرطة المحافظة محاولة تهريب تمثال أثري مسروق من أحد المواقع الأثرية ويعود إلى الفترة الآرامية من بلدة المزيريب بريف درعا الغربي إلى جهة مجهولة، وفق وكالة «سانا» للأنباء.

أكد وجود جهات في «الإدارة الذاتية» تتعمد ارتكاب أخطاء كارثية

حدو يتهم الاحتلال الأميركي بالوقوف خلف جريمة القامشلي

سامر ضاحي

اتهم المستشار الإعلامي السابق لـ«وحدات حماية الشعب» الكردية في منطقة عفرين ريزان حدو الاحتلال الأميركي بالوقوف خلف الجريمة التي أدت إلى استشهاد ١٤ من قوات الأمن العسكري في القامشلي بعد استهدافهم من ميليشيا «الأشايس»، مشدداً على أن ما حصل فتنة جرت عن سبق إصرار وتعمد، وأن هناك جهة موجودة بمؤسسات ما يسمى «الإدارة الذاتية» تتعمد ارتكاب «أخطاء كارثية».

وفي تصريح لـ«الوطن» شدد حدو على أن ما جرى في القامشلي «جريمة كاملة الأوصاف بحق الوطن السوري».

وقال: «راقبوا كل من استغل ما جرى بالقامشلي، مدعياً حزنه وغضبه، حيث بدأ ببث سموم الفتنة وتعميم الشتم بحق كل الكرد، أي استغل هذه الحادثة ليعيد بث عبارات عنصرية بدأت مع العثمانيين، وحمل الراية العنصرية الطائفية من بعدهم الإخوان المسلمين».

واعتبر حدو، أن «هؤلاء يسيؤون للعقد الاجتماعي السوري وللنسيج السوري، وهذا أخطر ما في الموضوع».

وتابع: أن «تكون مشكلتهم مع شخص أو حزب فهذا مفهوم، أما أن تكون مشكلتهم مع جزء أساسي من النسيج السوري، فهذا يعني أن هؤلاء ليست مشكلتهم مع موقف سياسي لحزب كردي أو جهة كردية إنما مع كل كردي بغض النظر عن انتمائه وموقفه، مع كل كردي لكونه كردياً فقط. باختصار مشكلتهم مع الله باعتباره هو من خلق الكرد».

ورأى حدو، أن ما جرى ليس «حادثاً عابراً بل فتنة جرت عن سبق إصرار وتعمد وبات جلياً أن هناك جهة موجودة بمؤسسات (ما يسمى) «الإدارة الذاتية» تتعمد ارتكاب أخطاء كارثية».

واعتبر أن «هذه الأخطاء ترقى لمستوى الخيانة العظمى خدمة لأجندات معادية لسورية وللكرد السوريين».

وحول من الذي قام بتصوير سيارات الأمن العسكري قبل حصول الاشتباك ومسلحي «الأسايش» تحيط بها؟، قال حدو: إن «الجواب البديهي هو أن من قام بذلك واحد من الأسايش أو على الأقل تم بمعرفة أحد عناصر الأسايش الذي كان يتواجد في تلك النقطة! وأن من سرب الصور ومقاطع الفيديو بعض الرؤوس الحامية لهم والذين لا يجيدون سوى التصفيق».

وشدد حدو على أن ما جرى في القامشلي «طعنة للوطن السوري، ولأهل الجزيرة حتى وإن لم يحسوا الآن بألمها».

وبعدما ترحم على شهداء جريمة القامشلي، أكد حدو أن «هذه الدماء الزكية إن كانت ستراق فمكانها الطبيعي تراب إدلب وعفرين وكفريا والفوعة وريف اللاذقية في معارك مع الإرهاب والاحتلال».

وأعاد التأكيد على أن «القامشلي والحسكة، لن ينفعها وجود القوات الأميركية، مع التأكيد أنه بحسب القانون الدولي يعتبر الوجود العسكري الروسي شرعياً»، على حين الوجود الأميركي يعتبر غير شرعي وهو بمنزلة قوة احتلال.

وذكّر حدو بتواجد الجيش العربي السوري و«وحدات حماية الشعب» وجهاز قوى الأمن الداخلي «الأسايش» سابقاً في عفرين وفي حلب المدينة وريفها الشمالي والشرقي. مثلما هم متواجدون في القامشلي والحسكة في ذات المنطقة وعلى تماس مباشر.

وتساءل، «لماذا لم تحدث في عفرين أو حلب وريفها أي اشتباكات كالتي حصلت في القامشلي أو قبل عامين في الحسكة؟!!»

وأجاب: «ابحث عن الأميركيين في حلب وريفها وعفرين، قبل الاحتلال التركي، لم يكن هناك وجود للأميركيين».

وناشد حدو من سماهم «أهلي السوريين بجميع شرائحهم بأن لا نقع في فخ رسمه الأعداء لنا لتمزيق نسيجنا الرائع، ولنبتعد عن التعميم والعصبية، ولنكافح معاً الاحتلال والإرهاب والخونة، ليستطيع أطفالنا العيش معاً بسلام».

طريق مسدود بانتظار الإرهابيين الأجانب في إدلب

وكالات

بعد اجتيازهم آلاف الكيلومترات وصولاً إلى سورية للمشاركة فيما يسمى «الجهاد»، بات الإرهابيون الأجانب المنخرطون في صفوف التنظيمات الإرهابية في سورية، قاب قوسين أو أدنى من الوصول إلى طريق مسدود في محافظة إدلب، مع اكتمال التعزيزات العسكرية للجيش العربي السوري تمهيداً لتطهير المحافظة من الإرهاب.

ورجح محللون، بحسب وكالة الـ«أ ف ب» للأنباء، أن يقاتل هؤلاء الأجانب حتى الرمق الأخير دفاعاً عن معقلهم في إدلب.

وتمهيداً لهجوم وشيك لطرد التنظيمات الإرهابية من المحافظة، أرسلت قوات الجيش منذ أسابيع، تعزيزات عسكرية إلى إدلب ومحيطها، وكثفت في الأيام الأخيرة وبمشاركة طائرات روسية من ضرباتها الجوية على مواقع تلك التنظيمات في مناطق عدة في المحافظة ومحيطها وجيوب محاذية لها تشكل المعقل الأخير للأخيرة في سورية.

وشكلت محافظة إدلب في شمال غرب البلاد منذ العام ٢٠١٥ وجهة لميليشيات مسلحة وتنظيمات إرهابية عدة منها ما يطلق عليها داعموهم الدوليون «فصائل المعارضة المعتدلة»، ومنها ما تسمى «جهادية» مرتبطة بتنظيم القاعدة الإرهابي إضافة إلى «جهاديين» أجانب متشددين.

وتضم المجموعات الأجنبية مسلحين من أوزبكستان والشيشان ومن الأويغور، وهي أقلية إثنية في الصين، تمرس عناصرها في القتال في حروب عدة قبل أن ينتقلوا إلى سورية.

ونقلت الوكالة عن الباحث في مجموعة الأزمات الدولية سام هيلر قوله: «هؤلاء أشخاص لا يمكن في الواقع دمجهم في سورية، تحت أي ظرف، ليس لديهم مكان للذهاب إليه وقد يكونون على استعداد للموت في أي حال».

وخلال قمة طهران التي عقدت الجمعة وضمت رؤساء الدول الضامنة لعملية أستانا روسيا وإيران وتركيا، اتفق هؤلاء على مواصلة «التعاون» للتوصل إلى حل لتفادي وقوع خسائر في الأرواح.

ووفق محللين، يشكل مصير الإرهابيين، وبينهم الأجانب الأكثر تشدداً، العقبة الرئيسية أمام أي اتفاق حول إدلب.

وبعد مطاردتهم في بلدانهم واستهدافهم في كل من أفغانستان وباكستان، وجد هؤلاء الإرهابيون الأكثر تمرساً بالقتال في الساحة السورية موطئاً لانطلاقهم مجدداً منذ العام ٢٠١٣، أي بعد عامين من بدء الأزمة في سورية.

وبينما انضم الكثيرون منهم إلى تنظيم داعش الإرهابي، أبقى آخرون على علاقتهم الوطيدة بتنظيم «القاعدة» والتنظيمات المرتبطة به، وهو راهناً «جبهة النصرة» الإرهابي الذي يسيطر على الجزء الأكبر من محافظة إدلب.

ويعد «الحزب الإسلامي التركستاني» الإرهابي أحد أكبر هذه التنظيمات، وهو الذي ينتمي مسلحوه إلى «الأويغور» الإرهابيين الذين قدموا من إقليم شينجيانغ الصيني.

واكتسب هؤلاء المسلحون خبرة في القتال في أفغانستان قبل توجههم إلى سورية ومساندتهم لميليشيات مسلحة وتنظيمات إرهابية ضد قوات الجيش في إدلب التي انسحبت منها في صيف العام ٢٠١٥.

ورجح الخبير في شؤون «الجهاديين» في معهد الجامعة الأوروبية تور هامينغ، بحسب الوكالة، أن يشكل المسلحون التركستان رأس الحربة في التصدي للهجوم على إدلب وأن يشكلوا الحليف الرئيسي لـ«النصرة».

وقال هامينغ: «ليس بالضرورة جراء عددهم الكبير ولكن لأنهم باتوا يُعرفون بقدراتهم القتالية الجيدة ويحظون باحترام واسع في صفوف الجهاديين والفصائل».

وانطلاقاً من أنه لا يمكن لـ«الحزب الإسلامي التركستاني» أن ينشط في إقليم شينجيانغ الصيني، فإن خسارة إدلب المحتملة ستحرمهم من واحدة من أبرز «ساحات المعارك البديلة».

وليس المسلحون «التركستان» المتشددين الآسيويين الوحيدين في إدلب، إذ انضم مسلحون من «الأوزبك» إلى صفوف مجموعات صغيرة قريبة من «النصرة»، واكتسب هؤلاء، بحسب «أ ف ب»، مهاراتهم القتالية إلى جانب حركة طالبان أو تنظيم «القاعدة» في باكستان وأفغانستان، قبل أن يتوجهوا إلى سورية كامتداد لتنظيم القاعدة آنذاك.

ولعلّ المسلحين الأجانب الأكثر شراسة، وفقاً للوكالة، هم الشيشان، المحاربون القدامى الذين خاضوا معارك وحشية ضد روسيا والمرتبطون بـ«النصرة».

ويشكل تنظيما «جند الشام» و«أجناد القوقاز» المجموعتين الشيشانيتين الأبرز في سورية، لكنهما أبقتا على حيادهما خلال جولات الاقتتال الأخيرة التي خاضتها الميليشيات في ما بينها، حيث يتوقع محللون أن يعيدهما هجوم الجيش الوشيك إلى الساحة مجدداً.

وبهذا الصدد، قالت الباحثة جوانا باراسزكزوك من مؤسسة «آي إتش أس جاينز» والتي تتعقب «الجهاديين» الأجانب المتحدثين بالروسية في سورية، في تصريح نقلته الوكالة: «يحبس الجميع أنفاسهم في انتظار معرفة ماذا سيحصل».

وبحسب باراسزكزوك، فإن الكثيرين من «الجهاديين» الشيشان قدموا إلى سورية منذ العام ٢٠١٢ وتزوجوا بسوريات وأسسوا عائلات، ومن المرجح أنهم سيفعلون كل ما بوسعهم لحماية ذلك كله.